ORDRE DES AVOCATS
PRES LES COURS
D'AGADIR,
GUELMIM ET LAAYOUNE
Cabinet du Bâtonnier

هيئة المحامين لدى محاكم
الاستئناف بأكادير
وكلميم والعيون
مكتب النقيب

ⵓⵔⴷⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵇⵎⵎⵓ ⵏ ⵅⵓⵔⵜⵉⵔ ⴰ ⵅⵍⵎⵉⵎ ⴰ ⵍⵄⵢⵓⵏ

Agadir, le ..... : أكاديرفي

توصيات الندوة الوطنية حول موضوع "المحاماة بالمغرب إلى أين؟" المنظمة من طرف هيئة المحامين لدى محاكم الاستئناف بأكادير وكلميم والعيون، يومي 3 و4 دجنبر 2021

نظمت هيئة المحامين لدى محاكم الاستئناف بأكادير وكلميم والعيون، يومي 3 و4 دجنبر 2021، ندوة وطنية حول موضوع "المحاماة بالمغرب: إلى أين؟"، وذلك بمناسبة الذكرى الثامنة لليوم الوطني للمحاماة.

وقد عرفت اشغال الندوة مشاركة خمسة رؤساء سابقين لجمعية هيئات المحامين بالمغرب، وعدة نقباء ممارسين وسابقين، كما عرفت مشاركة كل من فدرالية جمعيات واتحادات المحامين الشباب بالمغرب، ونقابة المحامين بالمغرب، والجمعية الوطنية للمحامين بالمغرب، والهيئة الوطنية للعدالة والجمعية الوطنية للمحامية المغربية، إضافة لعدة فعاليات مهنية وطنية ومحلية.

وقد تدارس المشاركون والحاضرون والضيوف موضوع واقع مهنة المحاماة وتطورها التاريخي في بلادنا وطرحوا تصوراتهم المختلفة حول بعض مواطن الخلل في ممارسة المهنة بشكلها الحالي وفي موقعها من منظومة العدالة ومن التطور المجتمعي والمؤسسي الذي يعرفه المغرب.

وبعد الاستماع للكلمات الافتتاحية وللعروض العلمية القيمة المقدمة وتعقيبات الحاضرين، خلص المشاركون إلى ما يلي:

- ان مهنة المحاماة هي رسالة إنسانية ذات قيم كونية، تطورت قواعدها مع تطور سعي الانسان نحو قيم العدالة والحرية وحماية الحقوق والحريات، وان هذه القواعد تشكل الإطار المرجعي العام الذي يتعين للتشريع الوطني الالتزام به ومراعاته والانضباط لأحكامه.
- ان المحاماة في المغرب تعيش منذ سنوات عدة تراجعات فرضت عليها لأسباب متعددة ومختلفة المصادر والدوافع.

- ان الإطار القانوني لمهنة المحاماة، أصبح قاصرا عن استيعاب التطور النوعي والكمي الذي عرفته المهنة على المستوى الوطني والتقدم الكبير الذي تشهده ممارسة المهنة في الأنظمة القانونية المقارنة.
- ان المحامين في المغرب اصبحوا يعانون من عراقيل بعضها ناتج عن قصور التشريع، والبعض الاخر عن جوانب النقص والظواهر السلبية التي تعرفها منظومة العدالة بصفة عامة.
- ان المحامين تأثروا سلبا بواقع الازمة التي يعرفها قطاع العدالة، واستفحال هذه الاثار بمضاعفات جائحة كورونا، التي حاولوا التخفيف من اثارها بجهودهم الذاتية في غياب اية مساهمة من السلطات العمومية.
- ان الجسم المهني عبر ويعبر عن حيوية كبيرة وقدرة على المقاومة وعلى المبادرة الإيجابية والقوة الاقتراحية والحضور الفعلي في مجالات العمل المهني والمجتمعي.

كما خلص **المشاركون** لتبني التوصيات التالية:

1- دسترة مهنة المحاماة، وتعزيز حصانة الدفاع واستقلال المهنة.
2- تكريس استقلال حقيقي للسلطة القضائية وضمان حق المواطن في الولوج المستنير لعدالة نزيهة ومحايدة وفعالة، مع مكافحة جميع اشكال الفساد.
3- دعوة السلطات العمومية التشريعية والتنفيذية لتحمل مسؤوليتها اتجاه مهنة المحاماة والمنتسبين لها، وتبني سياسات عمومية وفق **"المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين"** المعتمدة من طرف الأمم المتحدة و **"وثيقة المبادئ الأساسية لمهنة المحاماة"** المعتمدة من طرف الاتحاد الدولي للمحامين بتاريخ 2018/10/30، والتفاعل الإيجابي مع مطالب المحامين المعبر عنها من خلال مؤتمراتهم ومناظراتهم وندواتهم.
4- التأكيد على ان إقرار قانون مهني حديث ومتطور مطلب مستعجل وملح يفرضه تطور المنظومة الدستورية والتشريعية والتغيرات الحاصلة على مستوى منظومة العدالة ومستجدات الممارسات الفضلى في الأنظمة المقارنة.
5- تعزيز وتوسيع مهام المحامين ومجالات عملهم مع إقرار قواعد قانونية آمرة لحمايتها.
6- اعتماد مقاربة النوع والتنصيص على تمثيلية المحاميات في انتخاب الأجهزة المهنية والهيئات التمثيلية للمحامين، وادماجها في قانون المهنة وفي الأنظمة الداخلية والأساسية في افق إقرار مبدأ المناصفة.

7- التعجيل بإخراج مؤسسة التكوين المنصوص عليها في المادة 6 من القانون 28.08، مع تحديد شروط الولوج إليها وفق الاحتياجات العددية للهيئات مع إشراك المؤسسات المهنية.
8- ضرورة إقرار الزامية التكوين المستمر والتخصصي للمحامين مع توفير البرامج العلمية واللوجستيكية لذلك.
9- إقرار نظام ضريبي عادل ومبسط يراعي خصوصية مهنة المحاماة ودورها الأساسي باعتبارها رسالة وخدمة عامة.
10- التأكيد على ضرورة وفاء الدولة بالتزامها الدستوري المنصوص عليه في الفصل 31 من الدستور بشأن "تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في: العلاج والعناية الصحية؛ والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة" واحترام خيار المحامين التعاضدي.
11- ضمان حق المحامين في الحصول على المعلومة.
12- ادماج المحامين في خطط وبرامج رقمنة العدالة واعتماد مقاربة تشاركية تهم بالأساس تأهيل وتكوين المحامين ومساعديهم ودعم تجهيز مكاتبهم ووضع إطار قانوني وتنظيمي للتبادل الرقمي، مع اعتماد برامج لمواكبة وتيسير التحول الرقمي.
13- ضرورة ايلاء المؤسسات المهنية الأهمية القصوى والاستعجالية لورش التحول الرقمي للمهنة مع تثمين المبادرات الشبابية في هذا الموضوع.
14- دعوة المؤسسات المهنية لتحمل مسؤوليتها التاريخية، وتجاوز منطق التدبير اليومي للشأن المهني، للانكباب على المواضيع والاوراش الاستعجالية ومعالجة القضايا التي تهم المحامين في ممارستهم المهنية ومعيشهم اليومي وتأمين مستقبلهم.
15- دعوة المؤسسات المهنية لتحمل مسؤوليتها في تخليق الممارسة المهنية.
16- التأكيد على أهمية العمل الوحدوي وعلى اعتماد مقاربة تشاركية في إنضاج تصور موحد لقانون مهنة المحاماة، والانصات لصوت الإطارات المهنية والشبابية، وادماج جميع الاقتراحات الفضلى التي تلبي طموحات المحامين وضوابط الممارسة المهنية.
17- دعوة المؤسسات المهنية وعلى رأسها جمعية هيئات المحامين بالمغرب والإطارات المهنية الوطنية إلى وضع آلية مؤسسية تشاورية تتولى مهمة التنسيق بشكل منتظم في كل ما يهم الشأن المهني لتوحيد الجهود والمواقف حولها.